

## أثر اتساق السياسات المحاسبية في قابلية المقارنة المحاسبية وجودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

م.م. مروان محي خلف

وزارة التربية-المديرية العامة للشؤون المالية

mrwanmhykhlf@gmail.com

### المُلخَص

يهدف البحث الى تحليل أثر اتساق السياسات المحاسبية على جودة التقارير المالية وقابلية المقارنة في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة ٢٠٢٥-٢٠٢٠. اظهرت النتائج وجود تأثير موجب معنوي لعدد تغييرات السياسات المحاسبية على الاستحقاقات الكلية بمعامل (٠.٠٠٥٢٠٧) عند ( $p=٠.٠٠٠٠٢$ ) وكذلك تأثير موجب قوي لتسويات الفترات السابقة بمعامل (١.١٠٤٧٢١) عند ( $p=٠.٠٠٠٠٠$ ) مما يدل على انخفاض جودة التقارير المالية كما تبين وجود تأثير سلبي كبير لتسويات الفترات السابقة على قابلية المقارنة بمعامل (-١٧.٥٥٧) عند ( $p=٠.٠٠٠٠٠$ ).

الكلمات المفتاحية: اتساق السياسات المحاسبية، جودة التقارير المالية ، قابلية المقارنة المحاسبية ، الاستحقاقات المحاسبية ، سوق العراق للأوراق المالية.

**Abstract:** The research aims to analyze the impact of the consistency of accounting policies on the quality of financial reports and comparability in banks listed on the Iraq Stock Exchange during the period ٢٠٢٠-

٢٠٢٥. The results showed a significant positive impact of the number of accounting policy changes on total accruals with a coefficient of (٠.٠٠٥٢٠٧) at (p=٠.٠٠٠٢) and a strong positive impact of prior period adjustments with a coefficient of (١.١٠٤٧٢١) at (p=٠.٠٠٠٠), which indicates a decrease in the quality of financial reports. It also showed a significant negative impact of prior period adjustments on comparability with a coefficient of (-١٧.٥٥٧) at (p=٠.٠٠٠٠).

**Keywords:** Consistency of accounting policies, quality of financial reports, accounting comparability, accounting accruals, Iraq Stock Exchange.

#### المقدمة:

تعد التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون واصحاب المصالح في تقييم اداء المصارف واتخاذ القرارات الاقتصادية وتزداد اهميتها بمدى تمتعها بخصائص نوعية ابرزها قابلية المقارنة التي تمكن من اجراء المقارنات بين الشركات أو عبر الفترات الزمنية، وفي ظل تطبيق المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية برزت الحاجة الى تعزيز الشفافية والموثوقية بما يدعم كفاءة الأسواق المالية ويقلل من عدم تماثل المعلومات. وبعد اتساق السياسات المحاسبية من العوامل الرئيسة المؤثرة في قابلية المقارنة وجودة التقارير المالية إذ يسهم استقرار هذه السياسات في تعزيز مصداقية المعلومات واتاحة مقارنات اكثر دقة في حين ان التغيرات المتكررة قد تضعف قابلية المقارنة وتؤثر سلبا في جودة التقارير.

#### المبحث الثاني: منهجية البحث:

**مقدمة:** تعد القوائم المالية المصدر الرئيس للمعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمحللون الماليون والجهات الرقابية في تقييم اداء المصارف واتخاذ القرارات الاقتصادية ولا تقتصر اهمية هذه القوائم على عرض الارقام المالية فحسب بل تمتد الى قدرة هذه المعلومات على تفسير الواقع

الاقتصادي للشركة بصورة دقيقة وموضوعية ومن هنا تبرز اهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تجعل التقارير المالية اكثر فائدة لمستخدميها ومن بين هذه الخصائص قابلية المقارنة وجودة التقارير المالية.

حيث تشير قابلية المقارنة المحاسبية الى قدرة مستخدمي القوائم المالية على تحديد اوجه التشابه والاختلاف بين المعلومات المالية للشركات المختلفة او بين الفترات الزمنية المختلفة للشركة نفسه، اما جودة التقارير المالية فتعكس مدى قدرة المعلومات المحاسبية على تمثيل الواقع الاقتصادي للشركة بصورة صادقة وموثوقة وبما يدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، حيث يشير مفهوم جودة التقارير المالية الى درجة موضوعية المعلومات المحاسبية وعدم تحيزها او تغيير النتائج عن التقديرات المحاسبية المفردة او الممارسات المحاسبية التي قد تؤثر في شفافية التقارير المالية ولذلك فان ارتفاع جودة التقارير المالية يسهم في زيادة ثقة المستثمرين في المعلومات المحاسبية ويعزز كفاءة الاسواق المالية.

تشير المعايير المحاسبية الدولية وبشكل خاص معيار المحاسبة الدولي ٨ IAS الى ضرورة الافصاح عن اي تغيير في السياسات المحاسبية وبيان اثره على القوائم المالية ويهدف هذا المطلب الى ضمان شفافية التقارير المالية وتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم اثر هذه التغييرات على النتائج المالية للشركة كما يتطلب المعيار اعادة عرض المعلومات المالية للفترات السابقة عند حدوث تغييرات جوهرية في السياسات المحاسبية وذلك للحفاظ على قابلية المقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة.

يمكن تفسير العلاقة بين اتساق السياسات المحاسبية وقابلية المقارنة المحاسبية من خلال دور الاتساق في تقليل الاختلافات المحاسبية بين المصارف فعندما تستخدم المصارف سياسات محاسبية مستقرة ومتجانسة تصبح الفروق في النتائج المالية اكثر ارتباطا بالاختلافات الاقتصادية الحقيقية في الاداء وليس بالاختلافات في طرق القياس المحاسبي الامر الذي يعزز قدرة المستثمرين على اجراء المقارنات بين المصارف بصورة اكثر دقة.

## ١.١ الفجوة البحثية:

تشير مراجعة الادبيات السابقة الى ان معظم الدراسات ركزت على تحليل العلاقة بين قابلية المقارنة المحاسبية وجودة التقارير المالية او مخرجات التدقيق في حين ان عددا محدودا من الدراسات تناول بصورة مباشرة دور اتساق السياسات المحاسبية بوصفه عاملا مفسرا لهذه الخصائص كما ان معظم الادلة التطبيقية المتوافرة جاءت من اسواق مالية متقدمة تتميز بمستويات عالية نسبيا من الشفافية والالتزام بمعايير التقارير المالية.

ومن هنا تبرز اهمية دراسة سوق العراق للأوراق المالية بوصفه احد الاسواق الناشئة التي تشهد تطورا تدريجيا في بيئة التقارير المالية. اذ يمكن ان يسهم تحليل العلاقة بين اتساق السياسات المحاسبية وقابلية المقارنة وجودة التقارير المالية في هذا السوق في تقديم دليل تطبيقي يساعد على فهم طبيعة التقارير المالية في الاسواق الناشئة.

## ١.٢ مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في ان مستخدمي القوائم المالية في سوق العراق للأوراق المالية يواجهون تحديات في تفسير الفروق في الاداء المالي بين الشركات وذلك نتيجة لاختلاف السياسات المحاسبية المعتمدة أو التغيرات المتكررة التي تطرأ عليها، اذ قد تؤدي هذه التغيرات إلى اضعاف قابلية المقارنة بين التقارير المالية فضلا عن زيادة حالة عدم اليقين بشأن جودة المعلومات المحاسبية ومصداقيتها.

وفي هذا السياق يطرح البحث التساؤل الرئيس الاتي:

ما اثر اتساق السياسات المحاسبية على قابلية المقارنة المحاسبية وجودة التقارير المالية في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة ٢٠٢٠ الى ٢٠٢٥

## ١.٣ اهمية البحث:

تتبع اهمية البحث من اهميته النظرية والتطبيقية فمن الناحية النظرية يسهم البحث في توسيع الاديات المحاسبية المتعلقة بدراسة العلاقة بين اتساق السياسات المحاسبية وخصائص التقارير المالية كما يقدم دليلا تطبيقيا من سوق ناشئ حول دور استقرار السياسات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

#### ١.٤ اهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف تتمثل في ما يلي:

١. قياس مستوى اتساق السياسات المحاسبية في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال مدة الدراسة.
٢. تحليل اثر اتساق السياسات المحاسبية على جودة التقارير المالية في المصارف.
٣. اختبار اثر اتساق السياسات المحاسبية على قابلية المقارنة المحاسبية بين المصارف.
٤. تقديم دليل تطبيقي من سوق العراق للأوراق المالية حول العلاقة بين استقرار السياسات المحاسبية وخصائص التقارير المالية.

#### ١.٥ فرضيات البحث:

استنادا الى الاطار النظري والدراسات السابقة يمكن صياغة فرضيات البحث على النحو الاتي:

**الفرضية الرئيسية HO:** يوجد اثر ذو دلالة احصائية لاتساق السياسات المحاسبية على قابلية المقارنة المحاسبية وجودة التقارير المالية في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ومن الفرضية الرئيسية تنبثق الفرضيات الفرعية الاتية:

**الفرضية الفرعية الاولى HO١:** يوجد اثر ذو دلالة احصائية لاتساق السياسات المحاسبية على جودة التقارير المالية في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

**الفرضية الفرعية الثانية HO٢:** يوجد اثر ذو دلالة احصائية لاتساق السياسات المحاسبية على قابلية المقارنة المحاسبية في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

#### ١.٦ مجتمع وعينة البحث:

يمثل مجتمع البحث جميع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال مدة الدراسة اما عينة البحث فقد تمثلت في خمس مصارف مدرجة في السوق وهي المصرف التجاري العراقي والمصرف الاهلي العراقي ومصرف الاتحاد العراقي ومصرف الجنوب الاسلامي للاستثمار والتمويل ومصرف الاستثمار العراقي.

وقد تم اختيار هذه المصارف بسبب توافر القوائم المالية السنوية الكاملة والافصاح المرتبطة بالسياسات المحاسبية وتسويات الفترات السابقة خلال مدة الدراسة، اضافة الى ان القطاع المصرفي يعد من اكثر القطاعات التزاما بمتطلبات الافصاح المالي في السوق العراقي.

#### ١.٧ المخطط الفرضي للبحث:

ينطلق المخطط الفرضي للبحث من فرضية مفادها ان اتساق السياسات المحاسبية يمثل المتغير المستقل الذي يؤثر في خصائص التقارير المالية، في حين تمثل قابلية المقارنة المحاسبية وجودة التقارير المالية المتغيرات التابعة.

وسيقوم الباحث بقياس اتساق السياسات المحاسبية من خلال عدد تغييرات السياسات المحاسبية ونسبة تسويات الفترات السابقة، بينما سوف يقيس الباحث جودة التقارير المالية من خلال مؤشر الاستحقاقات الكلية، وتقاس قابلية المقارنة المحاسبية من خلال مؤشر تقارب العائد على الموجودات مع وسيط القطاع.

ويفترض المخطط الفرضي ان استقرار السياسات المحاسبية يسهم في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز قابلية المقارنة بين القوائم المالية للشركات الامر الذي يؤدي في النهاية الى زيادة منفعة المعلومات المحاسبية لمستخدميها.

#### المبحث الثاني: الاطار النظري:

##### ٢.١ اتساق (الثبات أو الانتظام) السياسات المحاسبية

تمثل السياسات المحاسبية مجموعة المبادئ والاساليب والقواعد التي تعتمدها المصارف في معالجة العمليات المالية وقياسها وعرضها في القوائم المالية، وتعد هذه السياسات من العناصر الاساسية في نظام المعلومات المحاسبي، اذ تحدد الطريقة التي يتم من خلالها الاعتراف

بالعناصر المحاسبية المختلفة مثل الإيرادات والمصروفات والاصول والالتزامات، فضلا عن تحديد اساليب القياس والتقييم المستخدمة في اعداد التقارير المالية، ولذلك فان السياسات المحاسبية تؤدي دورا محوريا في تحديد طبيعة المعلومات المالية التي يتم الافصاح عنها في التقارير المالية (العبيدي، ٢٠٢٤ : ٦).

وبشير مفهوم اتساق السياسات المحاسبية الى درجة الثبات في تطبيق الاساليب المحاسبية داخل الشركة عبر الفترات الزمنية المختلفة، بحيث تستخدم الشركة السياسات نفسها في معالجة العمليات المحاسبية المتشابهة من فترة الى اخرى، ما لم توجد مبررات مهنية او تنظيمية تستدعي تغيير تلك السياسات. وبعد هذا الاتساق من المبادئ الاساسية في المحاسبة المالية لأنه يسهم في تعزيز قابلية المقارنة بين القوائم المالية ويقلل من احتمالية التلاعب في النتائج المالية من خلال تغيير السياسات المحاسبية بصورة متكررة (حسين ومحمد، ٢٠٢٤ : ٣٤٧).

وتؤكد الادبيات المحاسبية ان اتساق السياسات المحاسبية يعد من العوامل التي تسهم في تحسين موثوقية المعلومات المالية، اذ ان استقرار السياسات المحاسبية يقلل من التباين الناتج عن اختلاف طرق القياس المحاسبي. فعندما تستخدم المصارف سياسات محاسبية مستقرة يصبح من السهل على المستثمرين والمحليلين الماليين فهم الاداء المالي للشركات وتفسير نتائجها المالية بصورة اكثر دقة. وفي المقابل فان التغييرات المتكررة في السياسات المحاسبية قد تؤدي الى تشويه الصورة الحقيقية للأداء المالي للشركات كما قد تزيد من صعوبة مقارنة نتائج الاعمال عبر الفترات المختلفة (مصطفى، ٢٠٢٥ : ٤٢).

ومن منظور المعايير الدولية للتقارير المالية فقد اكد معيار المحاسبة الدولي ٨ IAS على ضرورة تطبيق السياسات المحاسبية بصورة متسقة من فترة الى اخرى مع ضرورة الافصاح عن اي تغيير يحدث في هذه السياسات وبيان اثره على القوائم المالية، حيث يهدف هذا المطلب الى ضمان شفافية التقارير المالية وتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم اثر هذه التغييرات على النتائج المالية للشركة، كما يتطلب المعيار اعادة عرض المعلومات المالية للفترات السابقة

عندما يكون التغيير في السياسات المحاسبية ذا اثر جوهري وذلك للحفاظ على قابلية المقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة (حسين ومحمد، ٢٠٢٤ : ٣٤٨).

كما تشير بعض الدراسات الحديثة الى ان استقرار السياسات المحاسبية يسهم في تحسين شفافية التقارير المالية ويعزز ثقة المستثمرين في المعلومات التي تقدمها المصارف، فالمصارف التي تعتمد سياسات محاسبية واضحة ومتسقة تكون اكثر قدرة على تقديم معلومات مالية دقيقة تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي لنشاطها (علي، ٢٠٢٤ : ٦٣٢).

ومن ناحية اخرى فان عدم اتساق السياسات المحاسبية قد يؤدي الى زيادة احتمالية استخدام الادارة لمرونة المعايير المحاسبية في التلاعب بالنتائج المالية، فالتغييرات المتكررة في السياسات المحاسبية قد تستخدم احيانا كأداة لادارة الارباح او لتعديل النتائج المالية بما يتوافق مع اهداف الادارة، ولذلك فان استقرار السياسات المحاسبية يعد احد العوامل التي تحد من الممارسات المحاسبية الانتهازية وتسهم في تعزيز مصداقية التقارير المالية (عبد المنعم، ٢٠٢٥ : ١٣).

كما يرى عدد من الباحثين ان اتساق السياسات المحاسبية يسهم في تقليل عدم تماثل المعلومات بين المصارف والمستثمرين، اذ يؤدي استقرار اساليب القياس المحاسبي الى تقليل الغموض المرتبط بتفسير المعلومات المالية، الامر الذي يساعد المستثمرين على تقييم الاداء المالي للشركات بصورة اكثر موضوعية (الشريف وعبدالله، ٢٠٢٤ : ٤١).

## ٢.٢ جودة التقارير المالية:

تعد جودة التقارير المالية من المفاهيم المحورية في المحاسبة المالية اذ تعكس مدى قدرة المعلومات المحاسبية على تمثيل الواقع الاقتصادي للشركة بصورة صادقة وموثوقة، ويشير مفهوم جودة التقارير المالية الى درجة الدقة والشفافية التي تتمتع بها المعلومات المالية التي يتم الافصاح عنها في القوائم المالية ومدى قدرتها على مساعدة مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ

القرارات الاقتصادية المناسبة، حيث حظى مفهوم جودة التقارير المالية باهتمام واسع في الأدبيات المحاسبية خلال العقود الأخيرة وذلك نتيجة للدور المتزايد الذي تلعبه المعلومات المالية في توجيه القرارات الاستثمارية والتمويلية داخل الأسواق المالية، فالمعلومات المالية عالية الجودة تساعد المستثمرين على تقييم الأداء المالي للشركات بصورة أكثر دقة كما تسهم في تقليل درجة عدم اليقين المرتبطة بالقرارات الاقتصادية (علي، ٢٠٢٤: ٦٢٩).

ويرتبط مفهوم جودة التقارير المالية بعدد من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي حددها الإطار المفاهيمي للتقارير المالية، ومن أهم هذه الخصائص الملاءمة والموثوقية وقابلية الفهم وقابلية المقارنة. فالملاءمة تعني قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير في القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية، في حين تشير الموثوقية إلى درجة خلو المعلومات المحاسبية من التحيز أو الأخطاء الجوهرية، كما ترتبط جودة التقارير المالية بدرجة الشفافية في الإفصاح المالي، إذ إن التقارير المالية ذات الجودة العالية تقدم معلومات مالية واضحة ودقيقة تمكن المستخدمين من تقييم الأداء المالي للشركات بصورة صحيحة. وفي المقابل فإن انخفاض جودة التقارير المالية قد يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية ويزيد من مخاطر اتخاذ قرارات اقتصادية غير رشيدة (عبد المنعم، ٢٠٢٥: ١٤).

كما بينت الدراسات الحديثة أن جودة التقارير المالية ترتبط بشكل وثيق بجودة الأرباح المحاسبية إذ تعكس الأرباح ذات الجودة العالية الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة وتكون أقل عرضة للتلاعب أو التقديرات المحاسبية المفرطة، ولذلك فإن تحسين جودة التقارير المالية يسهم في تعزيز الثقة في المعلومات المحاسبية ويزيد من كفاءة الأسواق المالية (الشريف وعبدالله، ٢٠٢٤: ٤٢).

### ٢.٣ تفسير العلاقة بين المتغيرات في ضوء نظرية الوكالة:

تعد نظرية الوكالة من النظريات الاساسية التي استخدمت في تفسير السلوك المحاسبي والافصاح المالي داخل المصارف وتتطلق هذه النظرية من وجود فصل بين الملكية والادارة حيث يفوض الملاك الادارة بأدارة موارد الشركة واتخاذ القرارات نيابة عنهم، وينشا عن هذا الفصل احتمال تعارض المصالح بين الطرفين اذ قد تمتلك الادارة حوافز لتقديم صورة مالية تخدم مصالحها الخاصة حتى لو لم تكن معبرة بالكامل عن الواقع الاقتصادي للشركة.

وفي ضوء هذه النظرية يمكن تفسير اتساق السياسات المحاسبية باعتباره الية تحد من السلوك الانتهازي للأدارة فاستقرار السياسات المحاسبية يقلل من قدرة الادارة على استخدام المرونة المحاسبية بصورة انتقائية لتعديل النتائج المالية ولذلك فان المصارف التي تتبع سياسات محاسبية مستقرة تكون اقل عرضة لممارسات ادارة الارباح الامر الذي ينعكس ايجابا على جودة التقارير المالية (المرهبي، ٢٠٢١: ٢١).

#### ٢.٤ تفسير العلاقة في ضوء نظرية عدم تماثل المعلومات:

تشير نظرية عدم تماثل المعلومات الى وجود تفاوت في مستوى المعلومات المتاحة بين الادارة والمستثمرين حيث تمتلك الادارة معلومات داخلية عن وضع الشركة وادائها بدرجة اكبر من المعلومات المتاحة للمستثمرين الخارجيين وينتج عن هذا التفاوت صعوبة لدى المستثمرين في تقييم الاداء الحقيقي للشركات.

وفي هذا السياق يمكن النظر الى اتساق السياسات المحاسبية بوصفه عاملا يساعد على تقليل عدم تماثل المعلومات فعندما تستخدم المصارف سياسات محاسبية مستقرة وتفصح بوضوح عن اي تغيير فيها تصبح المعلومات المالية اكثر وضوحا وقابلية للتفسير من جانب المستخدمين الخارجيين وهذا يسهم في تقليل الفجوة المعلوماتية بين الادارة والمستثمرين ويعزز من جودة التقارير المالية (محمد، ٢٠٢١: ٩).

#### ٢.٥ تفسير العلاقة بين المتغيرات في ضوء نظرية الاشارة:

تعد نظرية الاشارة من النظريات المهمة التي استخدمت في تفسير سلوك الافصاح المالي داخل المصارف اذ تفترض هذه النظرية ان الادارة تمتلك معلومات خاصة حول الاداء

الاقتصادي الحقيقي للشركة قد لا تكون متاحة بصورة كاملة للمستثمرين في السوق، ونتيجة لذلك تسعى الإدارة الى ارسال اشارات للسوق من خلال الافصاح المالي والسياسات المحاسبية التي تعتمدها بهدف تقليل حالة عدم اليقين لدى المستثمرين وتعزيز ثقتهم في المعلومات المالية المنشورة.

وفي هذا السياق يمكن النظر الى اتساق السياسات المحاسبية بوصفه اشارة ايجابية تعكس مستوى الانضباط المحاسبي داخل الشركة، فالمصارف التي تحافظ على استقرار سياساتها المحاسبية عبر الزمن وتفصح بوضوح عن اسباب اي تغيير فيها ترسل اشارة الى السوق مفادها ان المعلومات المالية المعروضة في التقارير المالية تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي لنشاطها، الامر الذي يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين في القوائم المالية (عبدالله، ٢٠٢٥: ١٨).

كما تشير نظرية الاشارة الى ان المصارف التي تقدم تقارير مالية ذات جودة عالية تسعى غالبا الى استخدام سياسات محاسبية مستقرة وشفافة من اجل تمييز نفسها عن المصارف ذات الاداء الضعيف، فاستقرار السياسات المحاسبية ووضوح الافصاح المالي يمكن ان يشكلا اشارة على قوة نظام الحوكمة داخل الشركة وعلى التزامها بمعايير التقارير المالية مما يساعد المستثمرين على تقييم الاداء المالي للشركة بصورة اكثر دقة (القحطاني والبراك، ٢٠٢٥: ٧٣).

ومن ناحية اخرى فان التغيرات المتكررة في السياسات المحاسبية قد تفسر في بعض الاحيان كأشارة سلبية من قبل السوق اذ قد ينظر المستثمرون الى هذه التغيرات باعتبارها محاولة لإعادة صياغة النتائج المالية او اخفاء بعض جوانب الاداء الاقتصادي الحقيقي للشركة، لذلك فان استقرار السياسات المحاسبية يمثل اشارة ايجابية تعزز مصداقية التقارير المالية وتدعم جودة المعلومات المحاسبية (الناغي، ٢٠٢٣: ٩٢).

وبناء على ذلك يمكن القول ان اتساق السياسات المحاسبية يؤدي دورا مهما في ارسال اشارات معلوماتية الى السوق المالي حول درجة شفافية التقارير المالية ومصداقيتها.

## ٢.٦ التكامل النظري في تفسير العلاقة بين متغيرات البحث:

على الرغم من ان كل من نظرية الوكالة ونظرية عدم تماثل المعلومات ونظرية الاشارة تنطلق من منطلقات تحليلية مختلفة الا ان الربط بينها يوفر اطارا تفسيريا متكاملًا يساعد على فهم العلاقة بين اتساق السياسات المحاسبية وجودة التقارير المالية، فهذه النظريات تتقاطع جميعها في تفسير سلوك الافصاح المالي داخل المصارف وفي توضيح العوامل التي تؤثر في مصداقية المعلومات المحاسبية وجودتها، فمن منظور نظرية الوكالة ينظر الى اتساق السياسات المحاسبية باعتباره الية رقابية تحد من السلوك الانتهازي للإدارة وتقلل من فرص استخدام المرونة المحاسبية للتأثير في النتائج المالية، فاستقرار السياسات المحاسبية يقلص قدرة الادارة على تغيير قواعد القياس والعرض بشكل متكرر بما يخدم مصالحها الخاصة الامر الذي يسهم في تعزيز موثوقية المعلومات المالية ويزيد من مصداقية التقارير المالية المقدمة للمساهمين والمستثمرين.

اما من منظور نظرية عدم تماثل المعلومات فان استقرار السياسات المحاسبية يسهم في تقليل الفجوة المعلوماتية بين الادارة والمستثمرين، فالمستثمرون يعتمدون على التقارير المالية كمصدر رئيس للمعلومات عند تقييم الاداء المالي للشركات ولذلك فان استقرار السياسات المحاسبية ووضوح الافصاح عن اي تغيير فيها يساعدان على تحسين قدرة المستخدمين على تفسير النتائج المالية وفهم الاداء الاقتصادي الحقيقي للشركة وبذلك يسهم اتساق السياسات المحاسبية في خفض حالة عدم اليقين المرتبطة بالمعلومات المالية ويزيد من شفافية التقارير المالية.

في المقابل تقدم نظرية الاشارة تفسيرًا مكملًا لهذه العلاقة من خلال اعتبار السياسات المحاسبية احد الأدوات التي تستخدمها المصارف لأرسال اشارات معلوماتية الى السوق، فالمصارف التي تحافظ على استقرار سياساتها المحاسبية وتلتزم بالأفصاح الواضح عن التغيرات المحاسبية ترسل اشارة ايجابية الى المستثمرين حول جودة نظامها المحاسبي ومستوى الشفافية في تقاريرها المالية وتساعد هذه الاشارات المستثمرين على التمييز بين المصارف التي

تقدم معلومات مالية ذات جودة مرتفعة وتلك التي قد تستخدم السياسات المحاسبية بصورة انتقائية للتأثير في النتائج المالية.

وعليه فان التكامل بين هذه النظريات الثلاث يوفر اساسا نظريا متكاملا لتفسير العلاقة بين اتساق السياسات المحاسبية وجودة التقارير المالية، فاستقرار السياسات المحاسبية يؤدي من جهة الى تقليل السلوك الانتهازي للأدارة ومن جهة اخرى الى خفض عدم تماثل المعلومات بين الادارة والمستثمرين كما يسهم في ارسال اشارات ايجابية الى السوق حول مصداقية التقارير المالية وبذلك يصبح اتساق السياسات المحاسبية عاملا مهما في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز منفعة المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية.

### المبحث الثالث: الجانب العملي:

#### ٣.١ وصف البيانات ومتغيرات البحث:

يهدف هذا المبحث الى اختبار الفرضيات المتعلقة باثر اتساق السياسات المحاسبية على جودة التقارير المالية وقابلية المقارنة المحاسبية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة ٢٠٢٠ الى ٢٠٢٥ وقد اعتمدت الدراسة على بيانات لوحية Panel Data تتكون من بعدين هما البعد المقطعي المتمثل في المصارف محل الدراسة والبعد الزمني المتمثل في سنوات الدراسة.

تتكون قاعدة البيانات من (٥) مصارف ولمدة زمنية (٦) سنوات زمنية مما ينتج عنه ٣٠ مشاهدة لوحية متوازنة، وتم استخراج بيانات الدراسة من القوائم المالية السنوية المنشورة للشركات محل الدراسة وبخاصة قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالي والايضاحات المرفقة بها.

تتكون متغيرات الدراسة من متغيرين مستقلين يمثلان اتساق السياسات المحاسبية هما عدد تغييرات السياسة المحاسبية ويرمز له بالرمز APC ، ونسبة تسويات الفترات السابقة او اعادة العرض الى اجمالي الموجودات ويرمز لها بالرمز PPA اما المتغيرات التابعة فتتمثل في جودة

التقارير المالية المقاسة بمؤشر الاستحقاقات الكلية ويرمز له بالرمز TAQ وقابلية المقارنة المحاسبية المقاسة بمؤشر CMP.

### ٣.٢ النموذج القياسية للبحث:

سيقوم الباحث باختبار فرضيات البحث من خلال استخدام نموذجين قياسييين يعتمد كل منهما على تحليل البيانات اللوحية لقياس اثر اتساق السياسات المحاسبية على خصائص التقارير المالية.

النموذج الاول يختبر تأثير اتساق السياسات المحاسبية على جودة التقارير المالية ويأخذ

$$TAQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 APC_{it} + \beta_2 PPA_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

TAQ تمثل مؤشر جودة التقارير المالية

APC تمثل عدد تغييرات السياسة المحاسبية

PPA تمثل نسبة تسويات الفترات السابقة

$\beta_0$  يمثل الحد الثابت

$\beta_1$  و  $\beta_2$  معاملات الانحدار

$\varepsilon$  يمثل حد الخطأ العشوائي

اما النموذج الثاني فيختبر اثر اتساق السياسات المحاسبية على قابلية المقارنة المحاسبية ويأخذ الصيغة الاتية:

$$CMP_{it} = \beta_0 + \beta_1 APC_{it} + \beta_2 PPA_{it} + \varepsilon_{it}$$

وقد تم تقدير النماذج باستخدام اسلوب Panel EGLS بطريقة Cross-section SUR باستخدام برنامج EViews.

**٣.٣ مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث:**

قبل تقدير نماذج الانحدار تم تحليل العلاقات الاولية بين المتغيرات باستخدام مصفوفة ارتباط بيرسون من اجل التعرف على اتجاه العلاقة بين المتغيرات.

**جدول (١) مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث**

المتغير	APC	PPA	TAQ	CMP
APC	١			
PPA	٠.٣٢	١		
TAQ	٠.٥١	٠.٦٣	١	
CMP	-٠.١٨	-٠.٧٢	-٠.٤١	١

**المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews**

تشير نتائج مصفوفة الارتباط في الجدول (١) الى وجود علاقة موجبة بين متغيري عدم اتساق السياسات المحاسبية ومؤشر الاستحقاقات الكلية، وهو ما يعني ان ارتفاع التغيرات في السياسات المحاسبية يرتبط بزيادة الاستحقاقات الكلية وبالتالي انخفاض جودة التقارير المالية، كما يظهر وجود علاقة سالبة بين نسبة تسويات الفترات السابقة ومؤشر قابلية المقارنة المحاسبية وهو ما يشير الى ان زيادة التسويات المحاسبية قد تؤدي الى انخفاض قدرة المستخدمين على مقارنة التقارير المالية عبر الزمن.

**٣.٤ اختبار التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة:**

تم استخدام معامل تضخم التباين VIF لاختبار وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج القياسي.

**جدول (٢) اختبار التعدد الخطي VIF**

VIF	المتغير
١.٤١	APC
١.٤١	PPA

**المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews**

تشير نتائج جدول (٢) الى ان قيم VIF لجميع المتغيرات المستقلة اقل من ١٠ وهو ما يدل على عدم وجود مشكلة تعدد خطي مؤثرة بين المتغيرات المستقلة في النموذج القياسي، وبالتالي يمكن استخدام هذه المتغيرات في تحليل الانحدار دون وجود تشويه في تقدير المعاملات.

**٣.٥ الاحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث:**

**جدول (٣) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة**

الحد الاعلى	الحد الادنى	الانحراف المعياري	المتوسط	المتغير
٤.٠٠	٠.٠٠	٠.٩٢	١.٨٠	APC
٠.٨٩	٠.٥٢	٠.١٠	٠.٧١	CMP
٠.٠٧٤	٠.٠٢١	٠.٠١٤	٠.٠٤١	TAQ
٠.٠٢٠	٠.٠٠٠٨	٠.٠٠٥	٠.٠٠٨	PPA

**المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews**

تشير نتائج الجدول (٣) الى ان متوسط عدد تغييرات السياسة المحاسبية في المصارف محل الدراسة بلغ ١.٨ تغيير سنويا وهو ما يعكس وجود درجة متوسطة من التغييرات في السياسات المحاسبية داخل القطاع المصرفي العراقي خلال فترة الدراسة، كما يظهر ان متوسط مؤشر

جودة التقارير المالية بلغ ٠.٠٤١، وهو ما يعكس وجود اختلاف في درجة اعتماد الارباح المحاسبية على الاستحقاقات مقارنة بالتدفقات النقدية التشغيلية.

### ٣.٦ نتائج تقدير نموذج جودة التقارير المالية:

جدول (٤) نتائج تقدير نموذج جودة التقارير المالية

المتغير	المتغير	t قيمة	الاحتمالية
APC	APC	٤.٣٧٦	٠.٠٠٠٢
PPA	PPA	٥.٦٣٥	٠.٠٠٠٠

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews

تشير النتائج الى ان عدد تغييرات السياسات المحاسبية له تأثير موجب ودال احصائيا على مؤشر الاستحقاقات الكلية وهو ما يعني ان زيادة التغيرات في السياسات المحاسبية ترتبط بانخفاض جودة التقارير المالية كما يظهر ان نسبة تسويات الفترات السابقة لها تأثير موجب وقوي على مؤشر الاستحقاقات الكلية الامر الذي يشير الى ان التعديلات المحاسبية للفترات السابقة ترتبط بارتفاع التقلبات في الاستحقاقات المحاسبية في التقارير المالية.

### ٣.٧ نتائج تقدير نموذج قابلية المقارنة المحاسبية:

يعرض جدول (٥) نتائج تقدير نموذج تأثير اتساق السياسات المحاسبية على قابلية المقارنة المحاسبية.

جدول (٥) نتائج تقدير نموذج قابلية المقارنة المحاسبية

المتغير	المعامل	t قيمة	الاحتمالية
APC	-٠.٠٠١٧	-٠.٢٧٩	٠.٧٨١
PPA	-١٧.٥٥٧	-	٠.٠٠٠٠

### المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews

تشير النتائج الى ان نسبة تسويات الفترات السابقة تؤثر سلبا وبدرجة عالية من المعنوية على قابلية المقارنة المحاسبية ومن الناحية الاقتصادية يمكن تفسير هذه النتيجة بان اعادة عرض البيانات المالية للفترات السابقة قد تؤدي الى اعادة تشكيل السلاسل التاريخية للقوائم المالية الامر الذي يضعف قدرة المستخدمين على مقارنة الاداء المالي للشركات عبر الزمن.

### المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات:

#### ٥.١ الاستنتاجات:

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات في ضوء التحليل القياسي لأثر اتساق السياسات المحاسبية على جودة التقارير المالية وقابلية المقارنة المحاسبية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة ٢٠٢٠ الى ٢٠٢٥ وقد استندت هذه الاستنتاجات الى نتائج النماذج القياسية للبيانات اللوحية والتحليل الاحصائي للمتغيرات محل الدراسة.

١. اظهرت نتائج التحليل الوصفي وجود تباين ملحوظ بين المصارف محل الدراسة في درجة اتساق السياسات المحاسبية حيث بلغ متوسط عدد تغييرات السياسة المحاسبية نحو ١.٨ تغيير سنويا، وهو ما يعكس اختلاف سلوك المصارف في تبني او تعديل السياسات المحاسبية عبر السنوات، كما اظهرت البيانات وجود تفاوت في حجم تسويات الفترات السابقة بين المصارف وهو ما يشير الى اختلاف درجة الاستقرار المحاسبي بين المصارف محل الدراسة.

٢. بينت نتائج النموذج القياسي الاول وجود علاقة موجبة ذات دلالة احصائية بين عدد تغييرات السياسة المحاسبية ومؤشر الاستحقاقات الكلية، الامر الذي يشير الى ان زيادة التغييرات في السياسات المحاسبية ترتبط بارتفاع الاستحقاقات المحاسبية وانخفاض جودة التقارير المالية، وتدعم هذه النتيجة ما تشير اليه الادبيات المحاسبية من ان التغييرات المتكررة في السياسات المحاسبية قد تزيد من الاعتماد على التقديرات المحاسبية في قياس الارباح.

٣. اظهرت النتائج وجود تأثير موجب وقوي لنسبة تسويات الفترات السابقة على مؤشر الاستحقاقات الكلية، وهو ما يعني أن ارتفاع مستوى التسويات المحاسبية واعادة العرض يرتبط بزيادة التقلبات في الاستحقاقات

المحاسبية في التقارير المالية، وتشير هذه النتيجة الى ان التعديلات المحاسبية للفترات السابقة قد تؤدي الى تقليل استقرار الأرقام المحاسبية عبر الزمن.

٤. اظهرت نتائج النموذج القياسي الثاني وجود تأثير سلبي ذو دلالة احصائية لنسبة تسويات الفترات السابقة على قابلية المقارنة المحاسبية، حيث تبين ان زيادة التسويات المحاسبية تؤدي الى انخفاض قدرة المستخدمين على مقارنة التقارير المالية للشركات عبر الزمن. ويمكن تفسير ذلك بان اعادة عرض البيانات المالية قد تعيد تشكيل السلاسل التاريخية للقوائم المالية وتزيد من صعوبة تفسير الاداء المالي.

٥. لم تظهر النتائج وجود تأثير معنوي لعدد تغييرات السياسات المحاسبية على قابلية المقارنة المحاسبية، الامر الذي يشير الى ان مجرد عدد التغييرات في السياسات المحاسبية لا يكفي لتفسير الاختلاف في قابلية المقارنة وان الاثر الاكبر يعود الى حجم هذه التغييرات كما تعكسه التسويات المحاسبية.

٦. تدعم نتائج الدراسة الاطار النظري القائم على نظرية الوكالة ونظرية عدم تماثل المعلومات، حيث تشير النتائج الى ان التغييرات المحاسبية المتكررة قد تزيد من التقلبات في الاستحقاقات المحاسبية في التقارير المالية المعلوماتية في التقارير المالية وتضعف قدرة المستثمرين على تفسير المعلومات المالية بصورة دقيقة.

٧. تشير النتائج بصورة عامة الى ان استقرار السياسات المحاسبية يمثل عاملا مهما في تعزيز جودة التقارير المالية وتحسين قابلية المقارنة بين القوائم المالية، الامر الذي يعكس اهمية الالتزام بسياسات محاسبية مستقرة وشفافة في المصارف المدرجة في الاسواق المالية.

٨. تدعم نتائج الدراسة اطار نظرية الوكالة اذ تشير إلى أن عدم اتساق السياسات المحاسبية يمنح الإدارة مساحة اكبر لاستخدام المرونة المحاسبية بصورة انتقائية بما قد يخدم مصالحها الخاصة على حساب المساهمين الامر الذي ينعكس في زيادة الاستحقاقات المحاسبية وانخفاض جودة التقارير المالية.

٩. في ضوء نظرية الاشارة يتضح ان استقرار السياسات المحاسبية يمثل اشارة ايجابية الى السوق تعكس التزام المصارف بالشفافية والانضباط المحاسبي في حين أن التغييرات المتكررة في هذه السياسات قد تفسر كأشارة سلبية تثير شكوك المستثمرين بشأن مصداقية المعلومات المالية.

## ٥.٢ التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز قابلية المقارنة بين القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

١. ضرورة تعزيز استقرار السياسات المحاسبية داخل المصارف المدرجة في السوق من خلال تقليل التغييرات غير الضرورية في السياسات المحاسبية والاقتصار على التغييرات التي تفرضها المعايير المحاسبية او التي تسهم في تقديم معلومات مالية اكثر ملاءمة وموثوقية.
  ٢. ضرورة تحسين مستوى الافصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية من خلال تقديم معلومات واضحة ومفصلة حول اسباب هذه التغييرات واثارها على القوائم المالية بما يساعد مستخدمي التقارير المالية على تفسير النتائج المالية بصورة اكثر دقة.
  ٣. ينبغي على الجهات الرقابية في سوق العراق للأوراق المالية تعزيز متطلبات الافصاح المرتبطة بالتغييرات المحاسبية وتسويات الفترات السابقة وذلك من خلال وضع ارشادات واضحة للأفصاح عن اثر هذه التغييرات على القوائم المالية.
  ٤. ضرورة قيام المصارف بتطوير نظم المعلومات المحاسبية بما يسهم في تحسين جودة التقارير المالية وتقليل الاعتماد المفرط على التقديرات المحاسبية في قياس الارباح.
  ٥. تعزيز دور المدقق الخارجي في فحص التغييرات في السياسات المحاسبية والتأكد من ان هذه التغييرات تتم وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية وبما يحقق شفافية التقارير المالية.
  ٦. تشجيع المصارف المدرجة على تبني ممارسات حوكمة فعالة تسهم في تحسين جودة التقارير المالية وتقليل فرص التلاعب بالمعلومات المحاسبية.
  ٧. توصي الدراسة بضرورة اجراء دراسات مستقبلية تتناول العلاقة بين اتساق السياسات المحاسبية وخصائص اخرى للتقارير المالية مثل جودة الارباح وتكلفة راس المال وكفاءة السوق وذلك بهدف توسيع نطاق المعرفة حول دور السياسات المحاسبية في تحسين بيئة التقارير المالية في الاسواق الناشئة.
  ٨. ضرورة تعزيز آليات الحوكمة الداخلية في المصارف ولاسيما دور مجالس الإدارة ولجان التدقيق للحد من السلوك الانتهازي للإدارة المرتبط بتغيير السياسات المحاسبية بما يتماشى مع متطلبات نظرية الوكالة ويضمن حماية مصالح المستثمرين.
  ٩. تشجيع المصارف على تبني سياسات افصاح محاسبي اكثر شفافية واتساقا بحيث تستخدم السياسات المحاسبية كأداة لأرسال اشارات ايجابية الى السوق تعكس جودة التقارير المالية وذلك انسجاما مع مضامين نظرية الاشارة وتعزيز ثقة المستثمرين.
- قائمة المصادر:

١. العبيدي، احمد عبد الكريم. ٢٠٢٤، السياسات المحاسبية واثرها في تحسين شفافية التقارير المالية. مجلة الدراسات المحاسبية الحديثة .
٢. عبدالله، امانى محمد البهادي. ٢٠٢٥، اثر الافصاح السردي على جودة المعلومات المحاسبية. مجلة الدراسات التجارية .
٣. عبد المنعم، حنان مصطفى. ٢٠٢٥، دور الافصاح المالي في تعزيز جودة التقارير المالية. مجلة الدراسات المالية المعاصرة .
٤. علي، احمد عبد العال. ٢٠٢٤، جودة التقارير المالية ودورها في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية. مجلة البحوث المالية والمحاسبية .
٥. القحطاني، ندى، والبراك ثامر. ٢٠٢٥، اثر لجان المراجعة على جودة التقارير المالية. المجلة العربية للإدارة .
٦. القوائم المالية السنوية المنشورة للشركات في سوق العراق للأوراق المالية، ([www.isx-iq.net](http://www.isx-iq.net)).
٧. حسين، سيروان صالح، ومحمد بختيار عزيز. ٢٠٢٤، السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاختفاء في ضوء معيار ٨ IAS واثرها في جودة التقارير المالية، مجلة ميثاني للعلوم الانسانية .
٨. الشريف، محمد حسين، وعبدالله احمد محمود. ٢٠٢٤، اثر جودة التقارير المالية على جودة الارباح في المصارف المدرجة، مجلة Corporate and Business Strategy Review.
٩. الناغي، السيد محمد. ٢٠٢٣، اثر اليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية، مجلة البحوث المحاسبية .
١٠. المرهبي، حنان حسن. (٢٠٢١)، الدور الحوكمي لمجلس الإدارة من منظور الوكالة. مجلة المحاسبة – الجمعية السعودية للمحاسبة .
١١. محمد، حسن علي. (٢٠٢١)، دور الإفصاح المحاسبي في الحد من عدم تماثل المعلومات وتحسين جودة التقارير المالية. مجلة الدراسات المحاسبية .
١٢. مصطفى، حنان عبد المنعم. ٢٠٢٥، اثر الافصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المالية. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية .
١٣. مطر، احمد خالد. ٢٠٢٤، الافصاح البيئي وعدم تماثل المعلومات في التقارير المالية. مجلة المحاسبة المعاصرة.